الفصل الثالث : السوق العربية المشتركة

الفصل الثالث : السوق العربية المشتركة

١- مقدمة : الدوافع والمبررات

٢- المفهوم والأهداف

٣- العقبات التى تواجه إقامة السوق

٤- التحديات التى تواجه إقامة السوق

١- مقدمة : السوق العربية المشتركة -الدوافع والمبررات

تميزت السنوات الأخيرة بتطورات إقتصادية وسياسية هامة على المستوى الإقليمى والدولى تمثلت فى بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية العملاقة فى العالم ، وقيام منظمة التجارة العالمية ، وإزدياد عدد ودور الشركات متعددة الجنسية ، والتطور التكنولوجى الهائل فى مجال المعلومات والاتصالات . وهذه المستجدات والتحديات الإقتصادية الإقليمية والدولية لا بد وأن تدفع الدول العربية نحو المزيد من التعاون والتكامل والتنسيق الإقتصادى فيما بينها، والعمل على إقامة تكتل إقتصادى عربى يقوى على مواجهة التحديات التى تتعرض لها أمتنا العربية .. وأن الإرادة العربية لا بد وأن تتجاوز العديد من الصعوبات والمعوقات التى تواجه العمل الإقتصادى العربى المشترك ، وأن مصلحة الأمة العربية تكمن فى توحيد إمكاناتها ، والإستفادة من خبراتها ومواردها لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من تعاون وتكامل وتنسيق بين بلدانها ... والسوق العربية المشتركة تعتبر الخيار الوحيد الممكن أمام الأمة العربية ، وأساس مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ، وحيث يشهد المجتمع الدولى تغيرات جذرية فى العلاقات الدولية ، إنعكست بمعطياتها على حياة الشعوب ، كما أن مظاهر العولمة والإنفتاح أفرزت تفاوتاً واضحاً فى التنمية الإقتصادية للدول ، الأمر الذى يتطلب التعاون والتكاتف بين جميع الدول العربية ، خصوصاً فى المجال الإقتصادى ، لأنه من الصعوبة أن تواجه دولنا العربية هذه التحديات فرادى ، بل عليها أن تتعامل مع العالم المحيط بها ككتلة إقتصادية واحدة يمكن بها زيادة قدرتها التنافسية ، وإقامة نظام من الإعتماد المتبادل فيما بينها فى كل المجالات .. والسوق العربية المشتركة هى مظهر للتكتل الإقتصادي العربى ، وهى تفرض أولاً بنية إقتصادية قوية للدول العربية المشتركة لتصبح فى وضع تنافسى أفضل مع سائر التكتلات الإقتصادية الأخرى ، ومن دون هذه القوة الإقتصادية العربية ستتحول الدول العربية الى أسواق إستهلاكية للمنتجات الغربية، وبالتالى فإن مشروع السوق العربية المشتركة هو أمر حتمى للتكتل الإقتصادى العربى وحتمى من الناحية السياسية التى

تقوم على مصالح إقتصادية ، وما لم تكن هناك قوة إقتصادية تدعم الكيان السياسى فإنه يتم تهميش فاعلية هذا الكيان السياسى فى النظام الدولى الجديد.

لقد ظهرت السوق العربية المشتركة منذ عام ١٩٦٤ ، وحددت الأهداف التالية : حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية – حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادى – حرية النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ... وإتسمت هذه الأهداف بالموضوعية من حيث التطبيق ، لكن لم يحدث شئ منها نظراً لإرتباط كل بلد من البلدان العربية بإتفاقيات إقتصادية وسياسية خارجية تمنعه من ممارسة دوره العربى فى المنطقة ، بالإضافة الى معاناة الدول العربية من مشكلة تغليب الجانب السياسى على الجانب الإقتصادى مما جعل من غير الممكن إقامة سوق عربية مشتركة طالما أن الظروف السياسية على حالها والظروف الإقتصادية فى تراجع مستمر ، مما يعنى تراجع التعاون العربى ، وتراجع إمكانية قيام السوق العربية المشتركة ... وهكذا فإنه منذ تأسيس السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ لم يتمكن العرب من نقل فكرته من إطار المشروع القومى الى حيز التطبيق العملى ، مما أدى الى بقاء العرب من حيث النمو والتكامل الإقتصادى فى مؤخرة العديد من الدول النامية ، مما أثر على مستوى تأثيرهم وثقلهم السياسى والإقتصادى الملحوظ فى الإطار الإقليمى والدولى ، وإستمرارهذا الخلل سيقود العرب الى مواجهة صعبة فى ظل السعى الحثيث لعولمة الإقتصاد الدولى الذى ستشهد فيه الإقتصاديات الهشة أزمة إقتصادية حادة وخانقة .. إن العالم بات أمام مفترق طرق سماته الأساسية الصراع الحاد من أجل البقاء ،ومن المفهوم أن البقاء سيكون لمن يتمتع بقوة أكبر، وإذا لم يستطيع العرب ، وفى وقت قياسى من حيث السرعة ، من إنجاز تكاملهم الإقتصادى وإقامة تكتلهم الإقتصادى الخاص بهم فإنهم سيتحولون الى وقود للعولمة ، وضحية من ضحايا النظام العالمى الجديد ٠٠ وإزاء هذه الحقائق لم يعد أمام العرب من مخرج سوى العمل بكل جدية ومسئولية للتعجيل بإرساء السوق العربية المشتركة ، وقد تكون

عملية تنسيق المواقف العربية والانطلاق من المصالح المشتركة وإدراك القدرات الذاتية أساساً لتحقيق ذلك .. وإذا لم تتمكن الدول العربية من إنجاز هذه الخطوة فإنها ستجد نفسها عام ٢٠١٠ ، وهو تاريخ إلغاء الحواجز الجمركية فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أمام مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية التى سيضطر العرب فرادى الى مواجهتها ، وغالباً أنهم لن يكونوا قادرين على ذلك ، فيتحولون الى دول هامشية ثانوية وذيلية تابعة ..

إن الوطن العربى مؤهل أكثر من غيره لقيام سوق مشتركة بين دوله لتوافر كل عناصر النجاح به ، الأمر الذى يستدعى قوة دفع عربية حقيقية لتحقيق هذا الهدف الذى من شأنه تحقيق آمال كل العرب .. إن قيام سوق عربية مشتركة أصبح يشكل (ضرورة) وليس (أختياراً) إستجابة للمكونات المشتركة التى تربط بين العرب بصورة تفوق أى مجموعة أخرى من شعوب العالم ويلزم وجود إرادة سياسية تعمل على نجاح المشروع العربى المشترك ، وأهمية التنسيق بين مشاريع التنمية فى الدول بهدف زيادة عناصر التكامل فيما بينها ، والاهتمام بوجود حلول لمشاكل العبور والنقل وفق الاساليب العلمية والاعتبارات الاقتصادية ، بالإضافة الى تبنى الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة المصاعب والتحديات فى ظل عولمة الاقتصاد ، وتحرير التجارة الدولية وإنفتاح الأسواق العالمية ، وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ، وزيادة المنافسة .

٢- المفهوم والأهداف

(أ) يقوم مفهوم السوق المشتركة على عدة أركان أساسية هى حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء ، وتحديد انتقال رؤوس الأموال والأفراد واليد العاملة ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، فضلاً عن إقامة هيئات مستقلة تتولى إدارة عملية التكامل تكون لها شخصيتها المستقلة عن حكومات الدول الأعضاء .. والسوق المشتركة بهذا المعنى

تهدف الى توسيع حجم السوق ، مما يؤدى إلى خفض تكلفة الأنتاج ، وتحقيق الوفورات الخارجية ، وحسن استغلال الطاقات المعطلة ، بالإضافة الى خفض معدلات البطالة ، وتحسين معدلات التبادل التجارى ٠٠ وهكذا تعتبر السوق المشتركة تنظيم يقوم بين مجموعة من الدول على أساس مبادئ إطلاق حرية المبادلات التجارية ، وانتقال رؤوس الأموال والأفراد تدريجياً فيما بينها بحيث تخضع هذه المبادئ لقواعد تنظيمية متعددة ، لما يؤدى إليه تقرير هذه الحريات من خلق أوضاع ومؤثرات جديدة فى اقتصاديات هذه الدول بالإضافة الى التزام الدول الأعضاء بانتهاج مجموعة من السياسات المشتركة فى مجالات التجارة والزراعة والصناعة ٠

ونتناول فيما يلى **الأركان الرئيسية** لمفهوم السوق المشتركة سالفة الذكر :-

(١) **حرية إنتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء** ٠٠ ويعتبر إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع والخدمات والمنتجات بين الدول الأعضاء من الدعائم الأساسية للسوق المشتركة ويساهم فى توسيع إطار المعاملات فى نطاق السوق ، وزيادة حجم الطلب على منتجات هذه الدول ، وإن كان هذا الإلغاء للضرائب الجمركية لايكفى فى حد ذاته إطلاق حرية تبادل هذه المنتجات، خاصة إذا ما فرضت بعض هذه الدول قيوداً كمية على صادرات بقية أو بعض الدول الأعضاء إليها نظراً لما لهذه القيود الكمية من آثار انكماشية على تبادل المنتجات فيما بين هذه الدول تفوق آثار فرض الضرائب الجمركية عليها ، والمهم هو قدرة بنيان التجارة الخارجية لهذه الدول على التوسع فى إتجاه السوق ، مع تحقيق قدر من النمو فى تجارتها الخارجية بصفة عامة ٠ ٠

(٢) **تحرير إنتقال رؤوس الأموال فى نطاق السوق** مع توفير الضمانات الضرورية فى هذا الشأن بما يساعد على توفير المناخ الأستثمارى المواتى لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين الدول ، الأمر الذى يؤدى – فى نطاق السوق – الى رفع إنتاجية رأس المال ، واستغلال

موارد الثروة المعطلة ، وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الكفاءات والخبرات الوطنية ، والإسراع بمعدلات النمو ، وزيادة الدخول ، ورفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء ..

(٣) تقرير حرية إنتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول الأعضاء .. ويتطلب ذلك إدخال تعديلات على التشريعات القائمة فى هذه الدول بهدف تحقيق قدر من التنسيق بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعى فى الدول الأعضاء بما يكفل حقوق العمال عند انتقالهم من دولة إلى أخرى .

(٤) تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والمالية ومن ذلك : تنسيق النظم الضريبية ، وتنظيم قواعد المدفوعات الجارية والعلاقات التجارية ، وتنسيق السياسات الإنتاجية للدول الأعضاء ، وذلك الى جانب مشروعات تقوم دول السوق بالإتفاق على تنفيذها بصورة مشتركة وخاصة تلك المشروعات التى تحتاج الى رؤوس لموال كبيرة لاتتوافر لدولة بمفردها أو تكون ذات طابع دولى أو إقليمى ولا تقتصر فائدتها على دولة واحدة من دول السوق مثل : شركات الملاحة والنقل البحرى ، او شركات الطيران ، أو الصناعات الحربية ، او مد خطوط سكك حديدية ، وخطوط البترول والغاز الطبيعى بين الدول الأعضاء وإلى العالم الخارجى ... ويتطلب كل ذلك التنسيق توفير قاعدة عريضة للمعلومات عن : الانتاج الفعلى – الطاقات الإنتاجية المتوفرة لصناعات القائمة فى الدول الأعضاء – المشروعات الصناعية والزراعية المزمع إنشاؤها – حجم العمالة وتخصصاتها فى كل دولة ، ومقدار الفائض أو العجز بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية ...الخ

(٥) إقامة هيئات مستقلة تتولى أعمال السوق المشتركة ، وبحيث يتم تمثيل جميع الدول الأعضاء فى هذه الهيئات التى يكون لها شخصية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء الممثلة فيها .. وعادة يتم تكوين مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة تحال إليها الموضوعات أو الأمور الفنية التى تحتاج الى دراسة مثل : سياسة الإنتاج الصناعى أو الزراعى أو التجارة

الخارجية ، أو ما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فى نطاق السوق ، وهى مسائل متعددة ومتشعبة .

(ب) إن إقامة السوق المشتركة ليست **هدفاً** فى حد ذاتها ، بل أنها وسيلة لدفع معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء ، ودعم مصالحها الاقتصادية فى مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية ، وما اتسمت به من تعاظم دور التكتلات الاقتصادية ، واندماج الشركات العملاقة وسيطرتها على موارد الثروة العالمية وأسرار التكنولوجيا المعقدة .

ويتيح نجاح السوق المشتركة إمكان تحقيق مزايا متعددة للدول الأعضاء ، ويتوقف تحقيق ذلك على مدى قدرة هذه الدول علىالتغلب على ما يعترض وضع الاتفاق موضع التطبيق الفعلى من عقبات، والتوصل إلى أنسب الحلول لها ، بالإضافة الى أن مزايا السوق المشتركة لاتتحقق كلها بنفس الدرجة ، وإنما يتوقف ذلك على الظروف المختلفة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالتطبيق ، وذلك على المستوى الإقليمى والدولى ، كما أن **المزايا لاتتحقق** بنفس القدر لكل دولة من دول السوق بسبب تفاوت نصيب كل دولة من موارد الثروة والخبرة الفنية ومدى قوة بنيانها الاقتصادى بصفة عامة .

١) **توسيع نطاق السوق** .. ذلك ان الإلغاء التدريجى للضرائب الجمركية على انتقال السلع والمنتجات بين دول السوق يؤدى الى زيادة التصدير مما يمكنها من تحقيق عدة مزايا من أهمها : خفض تكلفة الإنتاج – تحقيق وفورات داخلية وخارجية – استخدام الطاقة المعطلة فى المشروعات ... الخ نتيجة التعامل على نطاق أكبر فى الأسواق العالمية ، بالإضافة الى ما تحققه زيادة الإنتاج من زيادة مقابلة فى فرص العمالة وإنتاجية الصناعات الفرعية المرتبطة بها .

٢)**إقامة نظام للتجارة المتعدد الأطراف** .. ذلك إن إطلاق حرية التحويل بين عملات الدول الأعضاء بالنسبة لمعاملاتها فى نطاق السوق قد يؤدى إلى إقامة نظام متعدد الأطراف للتجارة والمدفوعات بين هذه الدول فى المراحل التالية للتطبيق .

٣) **خفض معدلات البطالة** .. ذلك أن توسيع نطاق السوق أمام المشروعات العاملة فى الدول الأعضاء ينطوى على زيادة إنتاجها لمقابلة الزيادة الجديدة فى الطلب ، وبالتالى توفير فرص العمل أمام أعداد متزايدة من العمال ، وامتصاص ما قد يعترى البنيان الاقتصادى لبعض الدول من تفشى البطالة .

٤) **تحسين معدل التبادل التجارى** .. ذلك أن توحيد سياسة الدول السوق فى تعاملها مع العالم الخارجى سيدعم قدرتها على مقاومة ضغوط الدول الصناعية المتقدمة فى معاملاتها الخارجية ، ويعتمد ذلك الى حد كبير على مدى الثقل الاقتصادى لهذه الدول مجتمعة ، ونسبة إنتاجها من بعض السلع الأساسية ذات السوق العالمى .

٥) **استغلال موارد الثروة المعطلة** .. فقد تتوفر فى دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فى السوق المشتركة موارد كبيرة من الثروة الطبيعية غير المستغلة ، وذلك لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لاستغلالها ، أو عدم ضمان وجود أسواق كافية لتصريف المنتجات ... ولا شك أن العضوية فى السوق المشتركة تتيح لهذه الدولة أو الدول فرصة استغلال هذه الموارد المعطلة عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة للإستغلال ، وفتح أسواق لتصريف المنتجات ، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة فرص العمالة وزيادة الدخل القومى لها .

٦) **التنسيق الصناعى بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة** .. يختلف التنسيق الصناعى بين مجموعة من الدول النامية – فى قواعده وآلياته – إختلافاً ملحوظاً عنه بالنسبة للتنسيق الصناعى بين مجموعة من الدول المتقدمة بالنظر الى التفاوت الكبير فى الظروف

الاقتصاديه والسياسيه التى تعمر فيها محاولات التنسيق . ويتطلب تحقيق التنسيق الصناعى بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة ضرورة توفر قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات عن فروع النشاط الاقتصادى المختلفة لكل دولة من الدول الأعضاء ، ومدى الكفاءة الانتاجية لهذه الفروع مما يساهم بصورة فعالة فى إرساء قواعد التوزيع الأمثل للفروع الإنتاجية بين دول السوق فى إطار الخطة الاقتصادية الشاملة ، وما يتطلبه ذلك بالتبعية من ربط متطلبات تحقيق هذه الخطة بتحركات رؤوس الأموال والعمال فى إطار السوق ، ووجود أجهزة وهيئات مشتركة تتمتع بالكفاءات البشرية ، وأجهزة البحث العلمى القادرة على توفير المعلومات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية على أسس علمية سليمة والتى يحتاجها صناع القرار لضمان الاستمرارية فى تحقيق سياسة التكامل ، بالإضافة الى توفر حداً أدنى معقول من موارد الثروة البشرية والطبيعية وتنوعها بما يسمح لتفاعلها فى إطار أكبر من النطاق الوطنى بين هذه المجموعة من الدول . وتختلف عملية التنسيق الصناعى بإختلاف الظروف المحيطة بتطبيق إتفاقية السوق المشتركة مثل : درجة التقارب فى مستوى التقدم الإقتصادى للدول الأعضاء ، أو وجود تفاوت كبير من دولة الى أخرى فى هذه الناحية ، وكذلك المدى الذى حققته هذه الدول فى تطوير صناعاتها ، وهو ما يرتبط بمستوى التقدم الإقتصادى لديها بصفة عامة ،هذا الى جانب علاقاتها الإقتصادية والسياسية التقليدية مع الأسواق الكبرى خارج نطاق السوق .

ويتعذر فصل موضوع التنسيق الصناعى فى إطار السوق المشتركة بين مجموعة من الدول النامية ،عن موضوع التنمية الإقتصادية فى هذه الدول بما تفرضه من متطلبات ، ذلك أنه:

(١) ليس من المؤكد أن يتمخض تحرير إنتقال رؤوس الأموال فى نطاق السوق المشتركة عن توفير الإحتياجات التمويلية للتنمية الإقتصادية من منظور كمى ، بل من حيث

ضرورة الإلتزام بأولويات مجالات معينة للإستثمار فحسب ، ذلك أن التحركات غير المخططة لرأس المال فى إطار السوق المشتركة قد تتنافى مع ما تفرضه التنمية الإقتصادية من متطلبات فى هذا الشأن ، ومن ذلك التوجه الى مجالات الإستثمار ذات العائد السريع والربحية العالية أو المضاربات العقارية والمالية أو تشجيع أنماط ونماذج إستهلاكية لا تعكس مستويات الدخل أو معدل التقدم الحقيقى فى هذه الدول ، مع الإحجام عن المشاركة فى المشروعات ذات المخاطر العالية أو العائد المؤجل .. الخ بالرغم من أهميتها للتنمية الإقتصادية بصفةعامة .

(٢) وقد يؤدى إنتفاء وجود خطة إقتصادية ، أو إطار عام للتنسيق فى نطاق السوق المشتركة إلى لجوء الدول الأعضاء الى تنمية فروع إنتاجية متماثلة فيما بينها ذات طاقات إنتاجية مخفضة تسعى كل منها الى الإستئثارلمنتجاتها بالسوق المحلى ضماناً لنجاحها ، وهوما يؤكد حاجة الدول الأعضاء الى إطار عام وقواعد تنظيمية لتنسيق جهود التنمية الإقتصادية لديها بهدف الإستفادة من المميزات التى يمكن أن توفرها عضويتها فى السوق لدعم هذه الجهود .

وتحقيق التنسيق الصناعى فى إطار السوق المشتركة قد يتطلب من الدول الأعضاء ضرورة التنسيق بين أولويات خطط التنمية لديها فى ضوء هذه المستجدات ، ومن الأركان الرئيسية لهذا التنسيق ما يلى :

(١)ربط تحركات عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال واليد العاملة) فى إطار السوق بمستلزمات تنفيذخطط التنمية لدى الدول الأعضاء .

(٢)تطوير كل من الصناعة والزراعة فى الدول الأعضاء بهدف : توفير الإحتياجات الغذائية للدول الأعضاء – توفير مستلزمات الصناعة الناشئة من المواد الأولية الزراعية –

العمل على تنشيط الصادرات خارج نطاق السوق بهدف تنمية موارد الدول الأعضاء المتحصلة من تصدير المنتجات الزراعية - إمكان زيادة إنتاجية القطاع الزراعى بدرجة كبيرة بنفس إمكانياته الطبيعية القائمة عن طريق إستخدام تقنيات حديثة للزراعة والرى وتنمية البحوث الزراعية .

(ج) إضـــطلاع الـــدول الأعضـــاء بتنفـــيذ بعض المشروعات بصفة مشتركة ، وهى المشروعات التى تتجاوز إمكانيات دولة واحدة أو ذات النفع المشترك ، وهو ما سوف يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء وتحقيق المزيد من التكامل بين إقتصادياتها .

هذا وقد جاءت توصيات مؤتمر وزراء الصناعة العرب المنعقد فى القاهرة خلال الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر١٩٩٨ تأكيداً لضرورة إقامة تكتل صناعى عربى فىمواجهة التحديات الإقتصادية العالمية ، مع المطالبة بتطوير التشريعات والسياسات الإقتصادية للمساهمة فى توفير مقومات تحقيق التكامل الصناعى العربى .. وقد أكد المؤتمر من جهة أخرى على ضرورة إنشاء شبكة معلومات صناعية عربية تتضمن الطاقات المتاحة والتوسعات المستقبلية المقررة فى مختلف القطاعات ، ومواصفات المنتجات فى كل دولة ، مما يتيح تدفق البيانات المتوفرة ، مع توفير قاعدة معلوماتية يمكن الإعتماد عليها فى إتخاذ القرارات الإستثمارية ، وذلك بهدف جذب مزيد من الإستثمارات سواء من المنطقة العربية ذاتها أو من خارجها .

٣- العقبات التى تواجه تطبيق إتفاقية السوق العربية المشتركة :-

تعثرت الإتفاقية ولم تطبق بالصورة المرجوة حيث تكاتفت عدة عوامل ساهم كل منها بصورة أو بأخرى فى عرقلة التطبيق الفعلى لهذه الإتفاقية ، ومن ذلك : التفاوت الكبير فى النظم السياسية ، والسياسات الإقتصادية والضريبية بين الدول العربية المعنية ، وعدم تدارك

ذلك حينئذ بإصدار التشريعات اللازمة لتوحيد السياسات الإقتصادية ، وقواعد تحقيق التنسيق الإقتصادى ونظم المدفوعات بين الدول الأعضاء – تواضع القاعدة الإقتصادية العربية وعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية آنذاك على توفير بدائل للعديد من السلع القادمة من خارج السوق ، بالرغم مما كان يمكن أن يوفره إلغاء الحواجز الجمركية من زيادة القدرة التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء ، مما أفرغ إتفاقية السوق من مضمونها الإقتصادى بالنسبة للعديد من الدول الأطراف .. وقد تعاظم أثر التفاوت بين النظم السياسية والإقتصادية كعقبة فى طريق نجاح السوق المشتركة بدعوة جميع الدول العربية الأعضاء فى مجلس الوحدة الإقتصادية للتوقيع على الإتفاقية ، وقد كان من الممكن أن تحقق الإتفاقية قدراً كبيراً من النجاح لو قامت فى بدايتها بين عدد محدود من الدول تتوافر لديها مقومات التنسيق والتكامل ، ويمكنها أن تلعب الدور القيادى فى إرساء قواعد السوق على أن تنضم اليها تدريجياً دول أخرى حينما تتوافر لديها المقومات اللازمة للإرتباط بعضوية السوق ، وذلك على نحو ما حدث فى السوق الأوروبية المشتركة والتى بدأت بـ (٦) دول فقط ثم توالى إنضمام الدول الأخرى إليها تباعاً.

وفيما يلى أهم العقبات التى تواجه تطبيق إتفاقية السوق العربية المشتركة :-

(١)عدم تكافؤ القوى الإقتصادية للدول الأعضاء .. ذلك أن تفاوت موارد الثروة من دولة الى أخرى يشكل ظاهرة ينعكس أثرها على حجم معاملاتها فى إطار السوق المشتركة حيث يتيح ذلك للدولة ذات الإقتصاد القوى والموارد الأكبر إمكانية تحقيق معدل للنمو الإقتصادى يتجاوز ما يتاح للدول الأخرى بلوغه ،وما يصاحب ذلك من خطورة تغذية الإحساس بتحقيق نمو إقتصاديات بعض الدول على حساب غيرها من الأعضاء .

(٢)تدخل الإعتبارات السياسية .. ذلك أن العديد من الدول النامية ، وخاصة الصغيرة منها ، مازالت تحتفظ بروابط ومصالح إقتصادية بدول كبرى ، تتيح لهذه الأخيرة أن تمارس

ضغوطا من الممكن أن تصبح من العوامل المعرقلة لنجاح السوق المشتركة فى التطبيق إذا ما وجدت فى إتفاقية السوق المشتركة مساسا بمصالحها التقليدية فى هذه الدول النامية كذلك قد تتدخل الإعتبارات السياسية لعرقلة نجاح السوق المشتركة إذا ما وجدت بعض الدول الأعضاء أن عضويتها فى السوق ستفقدها – أو تحد من – سيطرتها على توجيه جانب من تجارتها الخارجية ، أو أن زيادة نسبة معاملتها فى إطار السوق على حساب علاقتها المفتوحة خارج السوق تخلو من أى مضمون إقتصادى حقيقى .

(٣)قيام تكتلات إقتصادية ، وإنتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة .. ذلك أن قيام السوق المشتركة سوف يحقق معدلاً مرتفعاً لنمو التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على حساب معاملاتها مع دول معينة خارج السوق ، ومن ثم فإن هذه الأخيرة ، وقد تأثر معدل نمو تجارتها مع دول السوق، قد تسعى بدورها الىالإندماج فى تكتل مقابل للحد من آثار التدهور فى معدل نمو تجارتها الخارجية والناتج عن قيام السوق المشتركة مما قد يشكل عقبة فى طريق نجاح دول السوق فى المحافظة على أسواقها القديمة أو توسيع نطاقها ، إذا ما نجح التكتل الجديد فى توسيع نطاق التبادل بين الدول الأعضاء فيه بشكل ملموس كبديل لعلاقاتها بدول السوق .

(٤)بنيان التجارة الخارجية للدول الأعضاء وأثاره .. حيث يتطلب نجاح السوق المشتركة لزيادة حجم التبادل بين الدول الأعضاء أن يكون بنيان التجارة الخارجية (ويعكس بنيان الهياكل الإنتاجية وأنماط الإستهلاك) للدول الأعضاء بالصورة التى يمكن معها أن ينجح الإعفاء الجمركى فى تنشيط حجم المبادلات فيما بينها .. أما إذا كان بنيان الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء لا يتيح هذا التوسع ، فإن إلغاء الحواجز الجمركية فى نطاق السوق لن يجدى فى زيادة المبادلات بين هذه الدول حيث أن وجودها أصلاً لم يكن عقبة فى طريق تحقيق هذه الزيادة .

(٥)صعوبة تخصيص المبادلات مع العالم الخارجى . وذلك أنه حيث تكون صادرات إحدى الدول الأعضاء الى العالم الخارجى هى الوسيلة الوحيدة لحصولها على العديد من السلع التى لا تتوفر فى نطاق السوق المشتركة مثل المعدات الإنتاجية أو بعض المواد الخام ، فإنها ستجد أن توجيه صادراتها داخل السوق على حساب الإنتقاص من الموجه منها الى العالم الخارجى – إذا تعذر عليها زيادة طاقتها الإنتاجية فى المدى القصير أو المتوسط – سيؤدى الى الحد من قدرتها على التزود بجانب من السلع والمعدات التى كانت تستوردها من خارج نطاق السوق كالمعدات ذات التقنيات المتقدمة وغيرها .

(٦)إختلاف النظم الإقتصادية ، حيث يترتب على هذا الإختلاف تفاوت مقابل فى هيكل العلاقات الإقتصادية وطبيعة الدور الذى تقوم به كل من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى .. وإن إختلاف النظم الإقتصادية بين الدول الأعضاء ، وإن كان لا يحول دون قيام السوق المشتركة ، إلا أنه سيلقى بظلاله على آليات عمل السوق ، وعلى تفاوت معدلات نمو بعض الدول فى إطار السوق ، الأمر الذى يفرض مبدأ التدرج فى التطبيق مع وضع إطار زمنى واقعى كأحد الأركان الأساسية لآليات عمل السوق المشتركة فى التطبيق الفعلى .

٤ – التحديات التى تواجه إقامة السوق العربية المشتركة :–

رأينا فيما تقدم النجاح المحدود الذى حققته جهود خطوات التعاون الإقتصادى العربى مقارنة مع ما عقد عليها من آمال ومقارنة مع ما أسفرت عنه التجربة الأوروبية – فى فترة زمنية معاصرة للتجربة العربية – من نتائج حيث نجحت فى إرساء قواعد السوق الأوروبية المشتركة والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والعبور بأعضائها الى مرحلة الوحدة الإقتصادية الأوروبية .. فأين موقف الدول العربية على خريطة العالم الإقتصادى ونحن فى

تجربة جديدة لتحديد مستقبل التعاون الإقتصادى العربى ، فى ظل ظروف دولية أكثر تعقيداً، وفى عالم تعاظم فيه دور التكتلات الإقتصادية ، وتدخلت فيه أدوار مؤسسات عملاقة فى تسيير مقدرات العديد من الدول النامية وتكبيلها بالتزامات تتفاوت مسمياتها ، وذلك فى خضم صراعاتها للإستئثار بمزايا جديدة ، وإحكام قبضتها على مقدرات العالم الإقتصادية .

إن المتغيرات الدولية الجديدة تتطلب وجود آليات إقتصادية عربية مجمّعة قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات وعلى التعامل معها ، ويتطلب الأمر ضرورة إعداد خريطة إقتصادية عربية تتضمن مجمل المفردات الإقتصادية المتاحة فى كل دول الوطن العربى حتى يمكن تحقيق التكامل الإقتصادى بينها .. وكذلك فإن على المؤسسات الأهلية فى الوطن العربى القيام بدورها فى دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة فى ظل معايير محددة تحقق الفائدة لكل الدول المشاركة فيها.. إن السوق العربيية المشتركة نوع من التعاون والتنسيق العربى المطلوب فى تلك المرحلة الحساسة التى تشهد متغيرات إقتصادية وإجتماعية عميقة على المستوى العالمى .

وفيما يلى أهم التحديات التى تواجه إقامة السوق العربية المشتركة:-

١) **إزالة الحواجز الجمركية وفعاليتها** ، فى ظل الظروف الدولية والعربية الراهنة .. تثار تساؤلات منها : هل يجب تقييم تجربة أى سوق مشتركة (أو منطقة حرة) من خلال مدخل التجارة فقط ، أى من خلال آثارها فى تنشيط حركة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء كمؤشر مستقل فحسب ، أم لابد من ربط هذا المؤشر بالتطورات الإقتصادية العامة فى الدول الأعضاء والناجمة عن تطبيق الإتفاقية وعلاقات هذه الدول (كتكتل إقتصادى) مع العالم الخارجى بصفة عامة ، أو مع التكتلات الإقتصادية القائمة أو الصاعدة بصفة خاصة ، وتطورها على مدى فترة زمنية معقولة قد لا تقل عن عشر سنوات مثلاً ؟ ..

وتعزى هذه التساؤلات إلى أن تناول موضوع السوق العربية المشتركة أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، يرتكز دائماً الى القول بأن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يتجاوز نسبته ٨-١٠% من حجم تجارتها الخارجية حالياً ، وبالتالى فإن إمكانيات زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول العربية فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية أو السوق العربية المشتركة تعتبر إمكانيات كبيرة ، وهذا القول مردود عليه ذلك أن البنيان الإقتصادى الراهن فى معظم الدول العربية ، وبالتالى هياكل تجارتها الخارجية ، لا يسمحان فى المدى القصير بتحقيق زيادة كبيرة وبصورة سريعة فى حركة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء لأسباب عديدة منها : التشابه فى مكونات هياكل التجارة الخارجية (تصدير أو إستيراد) - إعتماد أغلب الدول العربية على الخارج فى إستيفاء إحتياجاتها من السلع الإنتاجية والصناعية المتقدمة ، وهى سلع ضرورية وإحتمالات الإحلال فيها منخفضة وإستجابتها للتخفيضات الجمركية ضعيفة .. الخ الى جانب إعتماد بعض الدول العربية بصفة أساسية على تصدير مادة خام واحدة (البترول - الحديد الخام) وهى منتجات يتعذر زيادة صادراتها منها الى الدول العربية الأخرى بشكل ملحوظ ، حيث لا تحكم حجم صادراتها منها مقدار الرسوم الجمركية فى البلد المستورد فحسب .. هذا بالإضافة الى ما تشهده إتجاهات التجارة العالمية بصفة عامة من إرتفاع فى نسب السلع ذات التكنولوجيا العالية فى حركة الإقتصاد العينى ، الى جانب النمو السريع للإقتصاد المالى من سرعة تحركات الإستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات ، وهى إعتبارات تؤدى فى مجملها الى زيادة ربط الإقتصادات العربية بالعالم الخارجى ، وهى كتطورات أفرزها النظام العالمى الجديد لا يمكن إغفالها فى أى تخطيط لمستقبل العلاقات الإقتصادية والتكامل الإقتصادى العربى .. كذلك فإن البرنامج التنفيذى لا يزال فى العام الثالث من التطبيق وهى فترة قصيرة جداً لتقييم آثاره على حركة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، وذلك دون إغفال أن زيادة حجم التبادل التجارى - فى إطار أى إتفاقية - يعتبر محصلة عدة إعتبارات ، ولايتوقف على مجرد التخلص من الرسوم الجمركية فقط .

٢) **إتجاهات العولمة ودور منظمة التجارة العالمية** إن العولمة اصبحت حقيقة قائمة ولها إنعكاساتها الإيجابية والسلبية على مختلف دول العالم ، وإن كانت هناك قضية مطروحة الآن للمناقشة بشأن كيفية التعامل مع المعطيات الدولية الجديدة بهدف تجنب المزيد من تهميش الدول النامية وتدنى ثقلها الإقتصادى والسياسى على الساحة الدولية ، وهو ما يفرض على الدول العربية الإسراع فى تحقيق التكامل الإقتصادى بينها ، وخلق تكتلات إقتصادية إقليمية تحقق لها قدراً أكبر من التكافؤ فى معاملاتها مع القوى الإقتصادية الكبرى والمؤسسات العملاقة ، مع زيادة القدرة على القيام بدور ملموس فى وضع القرارات الدولية موضع التنفيذ من خلال المنظمات الإقتصادية الدولية.

وتلعب منظمة التجارة الدولية منذ إنشائها عام ١٩٩٥ دوراً رئيسياًفى إرساء ظاهرة العولمة وتوطيد أركانها على مستوى التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية المتقدمة فى منافسة يتعذر معها.توقع أن تكون ثمارها متكافئة أو فى صالح الدول النامية أو الكيانات الإقتصادية الصغيرة ، التى تعجز صادراتها عن إقتحام أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، لأسباب فى مقدمتها : المبالغة فى الشروط التعسفية التى تضعها هذه الأخيرة وخاصة بالنسبة للمواد الزراعية ، بل أنه من المؤكد أنها سوف تسير فى إتجاه ترسيخ هيمنة الدول الصناعية المتقدمة على المقدرات الإقتصادية للدول النامية وخاصة من خلال القطاعات التى تتمتع فيها بتفوق تكنولوجى كبير ، وهو أمر يضعف من قدرة حكومات الدول النامية منفردة على توجيه سياستها الإقتصادية طبقا لأولويات مقررة لدفع عملية التنمية الإقتصادية لديها وخاصة بالنسبة لدول تعتمد بصفة أساسية على الخارج فى تصدير المواد الأولية غير المصنعة وإستيراد السلع الصناعية المختلفة .. وتوسيع نطاق إختصاصات منظمة التجارة العالمية الى آفاق أوسع مثل حماية الملكية الفكرية والبيئة وشروط الآمان ، هذا الى جانب الشروط المتزايدة التى أصبحت تمارسها الدول الصناعية المتقدمة من خلال الإشتراطات المستحدثة فى قواعد المنشأ والتى تقلص من فرص

الدول النامية فى الإستفادة من الإعفاءات الجمركية فى نطاق التجارة الدولية بالنظر الى إرتفاع نسبة المكونات الأجنبية فى العديد من منتجاتها للأسباب الفنية والتكنولوجية المعروفة وهى إعتبارات إذا إستمرت فى صورتها الحالية سوف تزيد من تهميش دور الدول النامية فى الإقتصاد العالمى وإضعاف قدراتها على اللحاق بركب التقدم فى مدى زمنى معقول ، وما يترتب على ذلك كله من توسع الفجوة الإقتصادية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية ، الأمر الذى يشير الى خطورة خطوات تحرير الإقتصاد العالمى وعدم مراعاتها لظروف ومتطلبات التنمية ، حيث لا يوفر للدول النامية تحرير قطاعات النشاط الإقتصادى التى تمتلك فيها مزايا نسبية وقدرة تنافسية ، بل تهدد هذه الخطوات الصناعات الوطنية الناشئة فى هذه الدول ، وتزيد من تعميق إختلالات الهياكل الإقتصادية لديها ، مما ينعكس أثره على تواضع التقديرات المستقبلية عن معدلات النمو الإقتصادى ومتوسط الدخل الفردى فى الدول الأقل نمواً، الأمر الذى يحتم إعادة النظر فى الإتفاقيات الدولية بما لا يهدد الحد الأدنى لمصالح الدول النامية.

وفى إطار كل ما تقدم تتزايد المطالبة بإصلاح المنظمات الدولية التى ما زالت تهيمن على مقدرات الإقتصاد العالمى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولىللإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية والتى أصبحت الدول الغنية تمارس من خلالها ضغوطاً متزايدة على الدول النامية ، مما أدى الى زيادة التهميش لدور هذه الأخيرة فى التجارة الدولية ، وتعميق هشاشة إقتصادياتها القومية ، وتكريس قصور إمكانياتها عن التصدى للأزمات الفجائية أو الحادة .

لقد صار ضرورياً وحتمياً إقامة السوق العربية المشتركة وتطوير آلياتها لضمان حرية إنتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة العربية ، وتبادل السلع والخدمات بين الدول العربية ، والسعى لتخفيف ورفع قيود إنتقالها ، وتشجيع مؤسسات الإستثمار العربية لتنفيذ

مشروعات تنموية بالدول العربية .. والقرار الحاسم فى كل ذلك يتوقف على الإرادة السياسية للقادة العرب وإدراكهم بأن قرارهم الموحد سوف يساهم فى حماية الحقوق والمصالح العربية بإقامة تكتل إقتصادى عربى بما يتناسب مع حجم المهمات والتحديات التى فرضتها التكتلات الإقتصادية الكبرى وعصر المنافسة الطاحنة على الأسواق والثروات .

ويقترح بعض الخبراء إعتماد نظام (الكونفدرالية الإقتصادية) كخطوة إولى تعمل على تفعيل الأسواق العربية ، ومحاولة الإصلاح الحقيقى بتحسين الأوضاع البيئية والإقتصادية والهيكلية بدعم مفتوح وميسر من القوى الى الضعيف ، وتليها مرحلة ثانية (الفدرالية الإقتصادية) فى صورة تكامل أرقى وأكثر إتساعاً فى جميع قطاعات الإنتاج والخدمات . ويوجد حالياً من هذه الفيدراليات : مجلس التعاون الخليجى ، وإتحاد المغرب العربى .. ومن ثم يجب الإسراع فى تحسين البنية التحتية ، وتقليص الإنفاق الحكومى ، وتشجيع القطاع الخاص بكل السبل ، وإيجاد فرص للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وإعتماد نظرية التمويل بالنمو ، وتفعيل أعمال الفيدراليات القائمة .

Terms &Expressions	مصطلحات وتعبيرات
General Agreement On Tarrifs and Trade (G.A.T.T).	الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)
World Trade Organization (W.T.O.)	منظمة التجارة العالمية
General Agreement On Trade In Services (GAT S)	الإتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات
Trade –Related Investment Measures (TRIMS)	الإجراءات الإستثمارية ذات العلاقة بالتجارة
Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS)	الجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية
Contracting Parties	الأطراف المتعاقدة
Most Favoured Nation Treatment (MFNT)	شرط الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ تعميم المزايا)
National Treatment	المعاملة الوطنية (مبدأ المعاملة بالمثل)
Quantitive Restrictions	القيود الكمية .
Antidumping	السياسات المضادة للإغراق .
Safe –Guard Systems	نظم الحماية .
Intellectual Property Rights	حقوق الملكية الفكرية
Trade –Related Investment	التجارة المرتبطة بالإستثمار
Trade In Services	تجارة الخدمات
Technical Bariers	قيود وحواجز فنية

Economic Union	الوحدة الإقتصادية
Free Trade (AREA)	منطقة التجارة الحرة
Common Market	السوق المشتركة
Preferential Trade Agreement	إتفاقية التجارة التفضيلية
International Bank For Construction And Development	البنك الدولى للإنشاء والتعمير
International Monetary Funds(IMF)	صندوق النقد الدولى
Total Economic Integration	التكامل الإقتصادى الشامل
Economic Development	التنمية الإقتصادية .
Considerations Of Development Targets	إعتبارات أهداف التنمية
Public Sector	القطاع العام
Private Sector	القطاع الخاص
Financial Intuitions	المؤسسات المالية
Insurance Sector	قطاع التأمين
Banking Sector	قطاع البنوك
Rate Of Investment	معدل الأستثمار
Rate Of Saving	معدل الإدخار
Saving Investment Process	معدل الإدخار والإستثمار
Regulatory Frame Work Of	إطار الإجراءات المطبقة على
Financial Innovations	مبتكرات مالية
Efficient Performance	أداء كفء /إنجاز متميز

Mobilization Function	وظيفة تعبوية
Financial Function	وظيفة تمويلية
Gross Prospects & Solvancy	إمكانية النمو والقدرة على الوفاء
Inflation	التضخم
Deflation	الإنكماش
Stagnation	الركود
The Best Feasible Solution	الحل الأمثل الممكن
Uniform Percentage	نسب موحدة
Deregulation	التحرر من القيود/ تحرير الأسواق
Mass Production	الإنتاج الكبير
Welfare Economics	إقتصادديات الرفاهية
Economics Of Scale	إقتصاديات الإننتاج الكبير
Gross Domestic Production (GDP)	الإنتاج الإجمالى المحلى
Real Investments	إستثمارات حقيقية
Financial Investments	إستثمارات مالية
Globalization	تكامل الأسواق
Expansionary Policies	سياسات توسعية
Depressionary Policies	سياسات إنكماشية
Convergence Criteria	معايير التوافق
Engine Of Growth	المحرك للنمو
Vehicle Of Investment	قاطرة للإستثمار
Dumping Cases	حالات الإغراق

Disclosure	الإفصاح
Clarity	الوضوح
Transparancy	الشفافية
Accession to a Convection	الإنضمام االى إتفاقية
Information Benefit	فائدة توفير المعلومات
Economic Developments	التطورات الإقتصادية
Domestic Trade	التجارة الداخلية
Foreign Trade	التجارة الخارجية
Balance Of Current Transactions	ميزان العمليات الجارية
Trade Balance	الميزان التجارى
Balance Of Payment	ميزان المدفوعات
Economic Indications	المؤشرات الإقتصادية

المراجـــــــع

- د. معتصم رشيد سليمان – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : عامان من التطبيق – بحث تقويمى لمدى التنفيذ من قبل الدول العربية الأعضاء فى المنطقة – مجلة الشئون العربية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – العدد رقم (٤٠٠) – ديسمبر ١٩٩٩ .

- د. نبيل كحالة – السوق العربية المشتركة : الدوافع والعوائق والآفاق – كراسات إستراتيجية – العدد رقم (٨٠) – السنة التاسعة ١٩٩٩ .

- موروميكاينى ، ممثل صندوق النقد الدولى فى مصر – النمو الإقتصادى العربى فى سياق النمو الإقتصادى العالمى – جريدة الخليج ٢٤ /٤ و ٣/٥ /١٩٩٩ .

- مجلة إقتصاديات الإمارات – العدد رقم (٥٥) – فبراير ٢٠٠٠ :

  - المنطقة الحرة العربية الكبرى – كيف تحقق حلم السوق المشتركة ؟ صفحة (٢١) وما بعدها .

  - قراءة فى مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – عرفان تقى الحسينى – صفحة (٢٦) وما بعدها .